الدول الصاعدة وعالم ما بعد الهيمنة الامريكية

Emerging Countries and the Post-American World

الدكتور/ فاروق طيفور[2،1]

[1] **جامعة البليدة** 2، **(الجزائر)**

[2] **المؤلف المراسل:** abousiraj11@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/11   **تاريخ القبول للنشر:** 2021/08/04   **تاريخ النشر:** 2021/09/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ عبد الله لطرش (المركز الجامعي تندوف)   اللغة الإنجليزية: د./ أمال زين (جامعة المسيلة)

ملخّص:

يعرض هذا المقال حالة التغير في تركيبة النظام الدولي، حيث يشهد حالة تراجع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت متربعة على عرش النظام العالمي سياسيا واقتصاديا وعسكريا لصالح عدد من الدول الصاعدة، التي استطاعت أن تنفذ إلى النظام العالمي من المدخل الاقتصادي وحققت نتائج جدّ متقدّمة تعكس حالة جديدة في التدافع العالمي بين الدول، ومن المؤكد أن هذه الحالة ستقود إلى ما يسمى عالم ما بعد الهيمنة الامريكية، كما سيفحص هذا المقال مكانة الفواعل الدولية الجديدة ودورها في تعديل كفة النظام الدولي في مقابل العوامل الداخلية والخارجية التي ستحد من استدامة الهيمنة الامريكية على تركيبة النظام الدولي وفاعليتها فيه.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي؛ الدول الصاعدة؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ التعددية العالمية؛ عالم ما بعد أمريكا.

Abstract:

This article presents the statement of change in the composition of the international system, which is witnessing a sort of decline of the United States of America, which was sitting on the throne of the global system politically, economically and militarily in favor of a number of emerging countries. These countries were able to achieve advanced results reflecting a new situation in the global scramble between nations, as this situation will lead to the so-called world after American hegemony. This article will also examine the status of new international actors and their role in adjusting the scale of the international system in contrast to the internal and external factors that will limit the sustainability of American hegemony on the structure The international system and its effectiveness in it.

Key words*: international system; Emerging Countries; United States of America;Global pluralism; Post-American World.*

مقدّمة:

يعرف النظام الدولي تحولات عميقة في تركيبته التقليدية التي ميزت منتصف القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، ورغم أن حالات التدافع العالمية سواء كانت سياسية أو جغرافية أو بيولوجية إلا أن المدخل الاقتصادي كان هو الممر الذي استطاعت من خلاله بعض دول العالم أن تنفذ إلى المنتظم الدولي وتحتل مواقع جد متقدمة فيه واستطاعت أن تحدث توازنا عالميا بل ونافست الاقتصاد الأمريكي والأوروبي (الغرب) وحققت أرقاما جد تنافسية في كافة الميادين، وتعتبر دول البريكس ودول منظمة شنغهاي من الدول الأكثر حضورا في العالم اليوم، ونظرا لهذا التدافع والصراع المسجل برزت دراسات واستشرافات تتحدث عن التراجع الأمريكي وصل بعضها إلى درجة الحديث عن أفول الهيمنة الامريكية ومنهم الباحث بول فندلي في كتابه: (أمريكا في خطر) وبيير بيارنيس في كتابه: (القرن الحادي والعشرون لن يكون أمريكيا) ورضا هلال في كتابه: (تفكك أمريكا) وصمويل هنتنغتون في كتابه: (من نحن؟ المناظرة الكبرى حول أمريكا) واوليغ بلاتونوف في كتابه: (لهذا كله ستنقرض أمريكا) ويرى أيان بريمر في كتابه: (عالم بلا قيادة)، وتواصلت التحليلات الصادرة من المختصين في الشأن الدولي تتحدث عن انهيار وشيك للقوة الأمريكية، ومنهم كتاب لهم وزنهم عالميا مثل بول كينيدي في كتابه: (نهوض وسقوط القوى العظمى) والمحللان الاقتصاديان هاري فيجي و جيرالد سوانسون في كتابهما: (سقوط أمريكا قادم فمن يوقفه) وكذلك رونالد هوايت في كتابه: (صعود وهبوط أمريكا كقوة عظمى) والبروفيسور الفرنسي روجيه غارودي في كتابه: (أمريكا طليعة الانحطاط) والخبير الفرنسي ايمانويل تود في كتابه: (مابعد الامبراطورية) وبريجنسكي في كتابه: (خارج السيطرة أو الانفلات) كل هذه الدراسات أجمعت على تراجع أمريكا في القرن الواحد والعشرين لكنها اختلفت في كيفية التراجع وهل يقود الى الافول او الانهيار، وأن هذا القرن لن يشهد سيطرة مطلقة لأمريكا بل ستكون عدة قوى هي التي ستسيطر على هذا النظام مستقبلا.

مما يطرح تساؤلا كبيرا وإشكالية عميقة تتمحور حول:

هل سيصبح التراجع الأمريكي حقيقة عالمية لصالح الدول الصاعدة حيث سيكون المتغير الاقتصادي حاكما في النظام العالمي ما بعد الهيمنة الامريكية؟

وبغرض تحليل وفك شفرة هذه الإشكالية اعتمدنا المنهج التاريخي من خلال تتبع مسار النظام الدولي القديم وكيفية ظهور النظام الجديد بعد الحرب الباردة، والمنهج الوصفي في تحليل العوامل الداخلية والخارجية المساهمة في تثبيت الحالة الانتقالية للنظام الدولي سواء تعلق الامر بحالة الولايات المتحدة او بالدول الصاعدة وبيان تأثير هذه الدول على هذا النظام.

ومنهج دراسة الحالة حيث جرى استخدامه في دراسة متغيرات القوة المادية والمعنوية من خلال معيار وزن دولة الولايات المتحدة الامريكية والدول الصاعدة بالاعتماد على منهج قياس قوة الدولة وفق طريقة الانحراف المعياري وذلك للوقوف على مكامن القوة والضعف من خلال جمع العوامل المادية والعوامل المعنوية وضربهما معا.

أما في البعد النظري ونظرا لاختلاف المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية في تحليل طبيعة النظام الدولي، حيث يبرز المنظوران الواقعي والبنائي باعتبارهما يقدمان أبرز الاسهامات، إذ يعرف المنظور الواقعي النظام الدولي من خلال اعتبارات مادية بحتة تتعلق بعدد القوى الكبرى في العالم، وطبيعة علاقات القوة السائدة فيما بينها، أو ما يسميه الواقعيون بالتوزيع المادي للقوة، في حين يعرف المنظور البنائي النظام الدولي من خلال طبيعة الثقافة الدولية السائدة، وإذا كان المنظور الواقعي يفسر دخول النظام الدولي في مرحلة انتقالية في السنوات الأخيرة على أساس التراجع في مكونات القوة الأمريكية -عسكريا واقتصاديا- يطرح المنظور البنائي تصورا مختلفاً للمرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام الدولي، فهي بالنسبة اليهم مرتبطة ليس بعدم استقرار علاقات القوة، كما يرى الواقعيون، ولكن بعدم استقرار التجاذبات الأيديولوجية بين العقيدة النظامية التي تتبناها روسيا وأيديولوجيا نظام العولمة الغربية التي يتبناها الغرب كعقيدة أيديولوجية.

ولأننا نعالج الموضوع من المنظورين فإننا نفترض أن الاتجاهات المستقبلية للنظام الدولي وما سيترتب عليها من معالجة القضايا الأساسية ستكون مرتبطة بالتوزيع المادي للقوة من جهة وبطبيعة التجاذبات بين العقيدة النظامية التي تتبناها روسيا وأيديولوجية العولمة التي تتبناه الدول الغربية وبراجماتية باقي القوى الصاعدة في استثمار هذه الحالة لصالحها.

وعليه فإننا سنختبر الفرضية التي تثبت حالة الانتقال في النظام الدولي لصالح القوى الصاعدة بالقول: أن المرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام الدولي في الوقت الراهن مرتبط بعدم استقرار نتيجة التجاذبات بين القوى الصاعدة وفي مقدمتها روسيا والصين والولايات المتحدة الامريكية كقوى مهيمنة، فكلما اتسع نطاق حجم التحديات التي تواجهها القوة الأمريكية تضعف قدرتها ويضيق نطاق تحركاتها وتفاعلاتها الخارجية بسبب اتساع جهود التركيز على ايجاد معالجات حقيقية لهذه التحديات وتكون النتيجة تراجعها لصالح القوة الصاعدة.

وهي فرضية مبنية على مقياس التنبؤ وهو أحد أهم الوظائف الأساسية لنظريات العلاقات الدولية حيث تقاس عليها قيمة التنظير في هذا الحقل المعرفي، حيث يرى ستيفن هاوكينغ (S.Hawking) أن النظرية الجيدة هي التي تتصف بالاتساق الكبير بين مجموعة من الملاحظات، مع تقديم تنبؤات محددة حول مستقبل هذه الملاحظات، فقيمة نظريات العلاقات الدولية لا تتحدد على أساس الاختبار في أحداث الماضي، ولكن على أساس الاختبار في المستقبل، كما أن العلم الذي لا يملك الاستعداد للتعامل مع متغيرات جديدة هو علم محكوم عليه بالزوال، ويضيف رينولد تشارلز (C.Raynold) أيضا أن نظريات العلاقات الدولية لا تشرح وضعا محددا ولكن تشرح الأوضاع كلها، ولذا فإن التنبؤ يجب أن يكون وظيفة منهجية أساسية لهذه النظريات بحكم أن نظريات العلاقات الدولية تستطيع الانفتاح على التنبؤ كمستوى منهجي، رغم أن التنبؤ هو أهون المهام التنظيرية لأنه مرتبط بطبيعة التفسير الذي تتبناه النظرية، إذ متى توفرت العوامل التي فسرت الأمور في الماضي والحاضر، فإنها هي ذات العوامل التي ستفسر الأمور في المستقبل.

المبحث الأول:

تحوّلات القوة و التراجع الأمريكي

سنتعرض في المبحث الأول تحولات القوة في العالم وفق نظرية تحول القوة حيث سنفحص مؤشرات التراجع الأمريكي وصعود القوة الجديدة.

على اعتبار أن الثابت اليوم أنه في المدى المنظور ستبقى السياسة العالمية محكومة بتزايد حالة التنافر مع تركز أي قوة مهيمنة بأيدي منفردة لذا فان أمريكا ليست القوة العظمى العالمية فعلا وحسب، بل وقد تكون أيضا الأخيرة تحديدا، فالقوة الاقتصادية التي كانت تقودها أمريكا عن طريق تثبيت الدولار كعملة عالمية مرجعية بموجب اتفاقية بريتون وودز (1944) هي الأخرى ستصبح خاضعة للتنافسية العالمية حيث طالبت الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي باعتماد عملات أخرى ومنها الين الصيني ، ففي السنوات المقبلة لا يحتمل ان تتمكن قوة بمفردها من بلوغ مستوى الـ 30 بالمئة او نحوها من الناتج الاجمالي الخام للعالم وهي النسبة التي بقيت أمريكا محافظة عليها خلال الجزء الأكبر من القرن الـ20، ناهيك عن نسبة ذروة الـ 50 بالمئة التي بلغتها في 1945 (بريجنسكي، 1999، ص201)، هذا الكلام قاله بريجنسكي في نهاية القرن الماضي، ومع تطور المسيرة التاريخية وبروز فواعل جديدة في العالم مع بداية الألفية الثالثة تمثل الدول الصاعدة نموذجا رئيسيا فيها والصين والهند حجز الزاوية فيها، وهو ما تعتبره أمريكا تهديدا صريحا لموقعها في المنظومة الدولية وتحاول أن تستدرك الوضع بسلسلة من السياسات والاستراتيجيات خاصة في منطقة الباسيفيك.

المطلب الأول: تحول القوة ومنظور التراجع الأمريكي

سنتناول في هذا المطلب تحول القوة في منظور بعض المفكرين حيث سنستعرض ملامح التراجع الأمريكي ومؤشرات الصعود لدى بعض القوة العالمية.

ففي مقال بعنوان "تحولات القوة"، يتناول هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، الواقع العالمي الجديد من منظور استراتيجي. يذكر كيسنجر بالنظام العالمي الذي كان سائدا في السبعينيات من القرن الماضي، حيث كان هناك خط استراتيجي واضح يفصل بين القوى الدولية، يمر في وسط القارة الأوروبية. أما في عالم اليوم، فمن الصعب حصر الخطوط الاستراتيجية الفاصلة، أو تحديد عامل مشترك أدنى يجمع بينها (Kissinger, 2010).

وقد ظهرت تفاوتات جوهرية في المعايير والقوة على المستوى الاستراتيجي. فالدور الأمريكي على هذا المستوى في تراجع لعدة أسباب اقتصادية وسياسية. وسوف يكون من الصعب على الإدارات الأمريكية في المستقبل القريب إقناع الناخبين بضرورة التدخل العسكري الخارجي إلا تحت ظروف مشددة. كما أن أوروبا ابتعدت بشكل عام عن استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف إستراتيجية، واتجه اهتمامها إلى عمليات حفظ السلام وما شابهها. وقد تركت الحروب الأخيرة التي خاضتها الدول الأطلسية جراحا وانقسامات عميقة داخل المجتمعات الغربية، مما يقلل من احتمالات استخدام هذه الدول لقواها العسكرية في مواجهة مشاكل أو نزاعات في مختلف أنحاء العالم (Kissinger, 2010).

ولكن الوضع يختلف تماما في آسيا، التي أصبحت المركز الجديد للتفاعلات الدولية، خاصة في المحيطين الهادي والهندي. فالدول الآسيوية تتبني منطق الدفاع عن المصالح القومية بشكل صريح، أقرب ما يكون إلى سلوك الدول الأوروبية في النصف الأول من القرن العشرين. ولذلك فإن اندلاع النزاعات في هذه المنطقة وارد ومحتمل.

ويرى كيسنجر أن تعدد الفاعلين بشكل كبير في النظام الدولي الحالي، واختلاف قيمهم وتوجهاتهم على الصعيد الاستراتيجي، يجعل من تطبيق المفهوم الكلاسيكي للأمن الجماعي عملية شاقة وصعبة. وتعطي المواقف الدولية المختلفة من قضية الانتشار النووي مثالا على ذلك. فالولايات المتحدة، وبعض حلفائها، تنظر إلى المشكلة بشكل تقني، حيث تبلور سياسات تهدف لمنع الانتشار، وتقدم العقوبات الدولية كحل رادع. ولكن الدول المجاورة لكوريا الشمالية أو لإيران تنظر للقضية من زاوية مختلفة. فمن المؤكد أن الصين، مثلا، لا ترغب في وجود دولة نووية، مثل كوريا أو فيتنام أو حتى اليابان على حدودها، ولكن الصين لديها مخاوف عميقة تجاه مستقبل النظام السياسي في كوريا الشمالية. وهي تخشى من أن تؤدي الضغوط الهادفة لإقناعها بالتخلي عن الخيار النووي إلى اندلاع أزمة داخلية، سوف تنتقل إليها بالتأكيد عبر الحدود. ولذلك، فإن الصين ليست على استعداد لممارسة ضغوط على النظام الكوري قد تصل به إلى مرحلة الأزمة. وينطبق مثل هذا التحليل أيضا على موقف روسيا والصين من القضية النووية الإيرانية، حيث تقتصر موافقة الدولتين على إجراءات ضد إيران لا تمس مصالحهما الاقتصادية (Kissinger, 2010).

وبهذا الشكل، فإن سنوات من المفاوضات حول البرنامجين النوويين الكوري والإيراني لم تسفر عن نتائج ملموسة. بل ازدادت حدة الصراع وحرص الدولتين على دول النادي النووي، حيث إن اتساع الانتشار النووي سيجبر النظام الدولي، عند نقطة ما، على أن يختار ما بين اتخاذ إجراءات حاسمة، لمنع هذا الانتشار، أو القبول بالحياة في عالم نووي مفتوح لباقي الدول، وفي هذا الوقت سوف تنشأ مشاكل وأسئلة جديدة، حول كيفية إدارة مثل هذا العالم، وعن معني مفهوم الردع وأسس التحالف فيه. ومن هذه الأسئلة: هل ستستخدم الدول النووية الكبرى ترساناتها النووية لمنع استخدام الأسلحة النووية في الحروب؟ وهل ستسمح باستخدام أسلحة نووية في نزاعات دولية، حتى لو لم تكن طرفا مباشرا في هذه النزاعات؟ وسوف يفاقم تراجع الدور الأمريكي على الساحة الدولية من المشاكل المتعلقة بتطبيق نظام جماعي للأمن، الامر الذي سيزيد من حجم التصدعات المختلفة التي يعانيها هذا النظام.

ويؤكد كيسنجر أن الولايات المتحدة، برغم تراجع قوتها، ستظل طرفا رئيسيا لا يمكن الاستغناء عنه في أي نظام دولي للأمن الجماعي. وعلى الولايات المتحدة أن توطد نفسها على ممارسة فن القيادة في إطار عالم معقد، سوف تضطر فيه إلى تقاسم أعباء المسئولية عن النظام العالمي مع مراكز القوة الصاعدة (Kissinger, 2010).

المطلب الثاني: النظام العالمي بدون أمريكا: مؤشرات الصعود والتراجع

يطرح هذا المطلب سؤالا كبيرا حول حالة النظام العالمي بدون هيمنة أمريكية وهل يمكن للقوى الصاعدة أن تعوض الحضور العالمي لأمريكا كأكبر امبراطورية في التاريخ.

هناك تفسير واقعي بسيط لتنافس الدول فيما بينها على السلطة، وهذا التفسير يقوم على خمسة افتراضات مباشرة بشان النظام العالمي. الافتراض الأول: هو ان القوى العظمى هي الجهات الفاعلة الرئيسية في السياسة العالمية، وأنها تعمل في نظام فوضوي، من دون ان يعني ذلك بالضرورة ان يتميز النظام بالاضطراب وعدم الاستقرار. الافتراض الثاني: هو أن جميع الدول التي تمتلك بعض القدرات العسكرية الهجومية لديها القدرة على الحاق الضرر بجيرانها، مع العلم ان القدرة تتفاوت بين الدول، ولا يمكن لاي دولة ان تتغير قوتها مع مرور الوقت. الافتراض الثالث: هو ان الدول لا يمكن ان تكون على يقين بشان نيات الدول الأخرى. الافتراض الرابع: هو ان الهدف الرئيسي للدول هو البقاء.لذا فانها تسعى للحفاظ على سلامتها الإقليمية، و استقلالية النظام السياسي المحلي فيها. أما الافتراض الخامس والأخير: فهو ان الدول هي الجهات الفاعلة العقلانية: الامر الذي يعني انها قادرة على الخروج باستراتيجيات سليمة لزيادة فرصها في البقاء (نوار جليل هاشم، 2020، ص43).

إن المرحلة الحالية للنظام العالمي الجديد قد غيرت بنية العالم الذي لم يعد يعتمد بصورة شبه حصرية على العلاقات بين الدول فقط، فقد أصبح يعتمد على شكل اكثر تعقيدا، تسود فيه سياسة عامة، فضلا عن منظومة حكم متعددة المستويات، حيث تتنازل الدولة عن جزء من سيادتها، لتفويض بعض مجالاتها التي تكون محددة، لمنظمات عالمية، أو تكون هي جزءا من تكوين كتل تسهر على الحفاظ على مصالح أعضائها (john j.mearsheimer, p71).

فالواقع العالمي الجديد اذن يتسم "باللاقطبية" حيث تتعدد فيه القوى الصاعدة على نحو غير مسبوق، فضلا عن الكثير من الدول التي وان كانت أقل حجما، تكتسب لأسباب مختلفة نفوذا متصاعدا على الساحة الدولية.

حيث يرى بعض المراقبين الأمريكيين للشأن العالمي أنه إذا تعثرت أمريكا فانه من غير المحتمل أن يبقى العالم خاضعا لهيمنة خلف متفوق مفرد مثل الصين، في حين من شان أي أزمة مباغتة وهائلة يتعرض لها النظام الامريكي أن يفرز سلسلة ردود أفعال متسارعة مفضية الى فوضى عالمية على الصعيدين السياسي والاقتصادي. ولعل الاحتمال الأقوى هو حصول حقبة متطاولة لحشد تحالفات متجددة اقرب الى التذبذب وفوضوية الى حدود معينة لقوى عالمية وإقليمية على حد سواء من دون اطراف كبيرة رابحة واطراف خاسرة كثيرة على خلفية دولية مطبوعة باللا يقين بل وحتى زاخرة ربما بأخطار قد تكون مصيرية قاتلة بالنسبة إلى رخاء كوكب الأرض (بريجنسكي، 2012، ص91).

فمن الآن باتت مؤسسات دولية أساسية معينة مثل البنك وصندوق النقد الدوليين خاضعة للضغط من قبل دول صاعدة أفقر ولكنها كثيفة السكان وفي المقدمة منها الصين والهند ومطالبة بإعادة الترتيب العامة لتوزع حقوق التصويت المعتمدة المرجحة الآن لكفة الغرب، والمطلب الصريح هو أن هذا التوزع يجب ان يكون مستندا بقدر أكبر من الرجحان إلى الكتل السكانية للدول الأعضاء وبقدر اقل على الاحجام الفعلية للمساهمات المالية، ومن الممكن أن يصبح نظام مجلس الأمن الدولي شبه المقدس والبالغ نحو الخامسة والسبعين من العمر الذي يحصر حق النقض بالأعضاء الدائمين الخمسة نظاما غير شرعي على نطاق واسع (بريجنسكي، 2012، ص92).

نعم ستكون مكانة أمريكا العالمية في العقود القادمة متوقفة على توظيفها الناجح لجهود مدروسة تستهدف التغلب على انزلاقها إلى نوع من الإهمال الاجتماعي–الاقتصادي وصولا الى اجتراح نوع من التوازن الجيوسياسي الجديد والمستقر على كتلة العالم القارية الأهم بما لا يقاس: اوراسيا (بريجنسكي، 2012، ص141).

ونظرا لصعود آسيا دينامية جديدة وان كانت معقدة دوليا ومستيقظة سياسيا لم تعد أي قوة منفردة في ظل الواقع الجديد، قادرة على التماس حكم اوراسيا وصولا إلى الإمساك بزمام قيادة العالم، وهو ما يتطلب من أمريكا صياغة غرب أكبر وأكثر حيوية مع المساهمة في تحقيق التوازن على صعيد التنافس الناشئ في الشرق الصاعد والمضطرب (بريجنسكي، 2012، ص152).

والجدولان اسفله يمثلان المراتب الوسطية لكل من أمريكا والصين والبرازيل والهند وروسيا عبر جملة من المؤشرات التي ترمز الى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على النطاق العالمي ومع أن أمريكا تحتل مرتبة متقدمة على غيرها من القوى الطامحة الى التفوق فإنها لا تحتل المرتبة الاولى في أي من المؤشرات لدى مقارنتها بسائر القوى الاخرى وهذان الجدولان يكشفان عن أن أي قوة ناشئة أخرى لا تستطيع رغم تعاظم التنافس على النفوذ العالمي أن تعرض خلطة القوتين الناعمة والصلبة التي ظلت تميز تفوق أمريكا العالمي.

الجدول (رقم 01)

التقويم النوعي للولايات المتحدة الامريكية والقوى الصاعدة

متوسط الترتيب تبعا للمؤشرات الاقتصادية

المصدر: مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي –النظام العالمي في 2050 /فبراير 2010. http: //carnegieendowment.org/about/annualreport/2010

البلد	متوسط الترتيب العالمي
أمريكا	7
الصين	31
الهند	50
البرازيل	51
روسيا	71

الجدول (رقم 02) التقويم النوعي للولايات المتحدة الامريكية والقوى الصاعدة متوسط الترتيب تبعا للمؤشرات الاجتماعية والسياسية	
البلد	متوسط الترتيب العالمي
أمريكا	20
الصين	75
الهند	110
البرازيل	111
روسيا	112

وفي مقال بعنوان: "مستقبل النظام العالمي الليبرالي" -في مجلة فورين أفيرز الأمريكية، عدد مايو/يونيو 2011 الصادرة عن مجلس العلاقات الخارجية-، يقدّم أستاذ العلاقات الدولية بجامعة برينستون، ج. جون ايكنبري (G. John Ikenberry)، رؤية أكثر تفاؤلا عن قدرة النظام العالمي الحالي على الاستمرار، وعلى استيعاب كل القوى الصاعدة. يقول أيكنبري إنّ النظام الدولي المعاصر ليس في جوهره أمريكي أو غربي الصبغة، حتى وإن بدا كذلك لظروف تاريخية. فهو نظام تراتبي ارتكز على القوة الأمريكية، ولكنه ذو صفات ليبرالية. وبينما تتجه الهيمنة الأمريكية إلى التراجع، فإنّ الأبعاد التراتبية لهذا النظام تتداعى، بينما تستمرّ أبعاده الليبرالية. يرى أيكنبري أنّ النظام الدولي سوف يظلّ متماسكا، حتى في ظلّ محاولة الصين أو دول صاعدة أخرى انتزاع مرتبة الصدارة من الولايات المتحدة. فالدول الصاعدة لديها الدافع للتفاعل مع هذا النظام الدولي والاندماج فيه، لأن ذلك يخدم مصالحها (Ikenberry, 2011).

ويضيف: إنّ الطريق إلى الحداثة بالنسبة للدول الصاعدة يمر عبر النظام الدولي القائم، لأنه يشكل نوعا من التجمع العالمي الذي يوفر لأعضائه أدوات التقدم الاقتصادي والسياسي. فالمشاركون في هذا النظام يحظون بفرص للتجارة، وأدوات لحلّ النزاعات، وأطر للعمل الجماعي، وضمانات أمنية تحالفية، وإمدادات في حالات الكوارث والأزمات (Ikenberry, 2011).

المطلب الثالث: العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في تراجع أمريكا

أ- العوامل الداخلية:

لعلّ اهم التغيرات التي تضعف قوة الدولة المسيطرة هي التغيرات الهيكلية التي تطرا على اقتصادها فثمة العديد من العوامل التي تحول الاقتصاد الداخلي بطرائق مضرة بالقدرات العسكرية والاقتصادية، فتتآكل القوة العسكرية، وتفسح الكفاءة الاقتصادية الطريق أمام انعدام و فورات الحجم، وتباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع قدرة المجتمع على المنافسة العسكرية والاقتصادية لذلك يؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي الى غياب الطفرات التكنولوجية الجديدة في الابتكار، أو استعارة التكنولوجيا من الخارج، ثم يبدأ نمو ثروة المجتمع وقوته بالتباطؤ، ويدخل المجتمع فترة يأس اقتصادي، كما حدث

لبريطانيا العظمى في نهاية القرن التاسع عشر ويعتقد الكثيرون أن الولايات المتحدة تشهد الأمر نفسه في الواقع المعاصر (روبرت غيلبن، 2009، ص ص 196-197).

ثمة تغيير داخلي ثان يؤدي إلى الانحدار الاقتصادي والسياسي، ويرجع الى الميل نحو ارتفاع تكاليف التقنيات العسكرية الأكثر كفاءة وهو ما سماه الكثيرون "قانون ارتفاع تكلفة الحرب" وهذا ما جرى للولايات المتحدة بعد دخولها الحرب في أفغانستان والعراق، حيث كانت تكاليف الحرب كبيرة جدا، وهذا ما أثر في الداخل الأمريكي.

التغير الداخلي الثالث الذي يضعف ثروة الدولة وقوتها، هو الميل العام إلى ارتفاع الاستهلاك الخاص والعام، بسرعة تفوق سرعة النمو الدخل القومي الإجمالي، عندما يصبح المجتمع ميسورا أكثر، أما التغير الداخلي الرابع، فيرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرين السابقين، وهو التغير الهيكلي في خاصية الاقتصاد. ففي المرحلة المبكرة من اقتصاد ما، تستحوذ الزراعة على القسم الأكبر من القوى العاملة. وفي الاقتصاد الأكثر تقدما، تستحوذ الصناعة على القسم الأكبر، فإن معدل نمو إنتاجية صناعات الخدمات أدنى من معدل نمو إنتاجية الصناعيين وهكذا تشهد الولايات المتحدة، كما شهدت بريطانيا، تراجع الإنتاجية والتباطؤ الاقتصادي، مقارنة بماضيها ومقارنة بالاقتصادات الصناعية الأقل تقدما (نوار جليل هاشم، 2020، ص281).

ثمة تغير داخلي خامس هو من أهم التغيرات التي تضعف الدولة، ويتجلى في تأثير الرخاء المفسد، حيث إن الازدهار الناتج من الفتوحات السياسية، أو النمو الاقتصادي، يؤدي إلى فقدان الفضائل الأخلاقية، فتتباعد المصالح الخاصة والعامة بما يضر بقوة المجتمع و رفاهه. فإذا ما تفجرت التناقضات الداخلية الاثنية والدينية والعرقية والاقتصادية، تفككت العقيدة الامريكية، وسادت الانفصالية الثقافية، وتفكك الاجماع على الحرية الديمقراطية، فسوف يؤدي ذلك إلى الانهيار الأمريكي (رضا هلال، 2001، ص190).

منحنى مؤشرات مشكلات الولايات المتحدة الامريكية

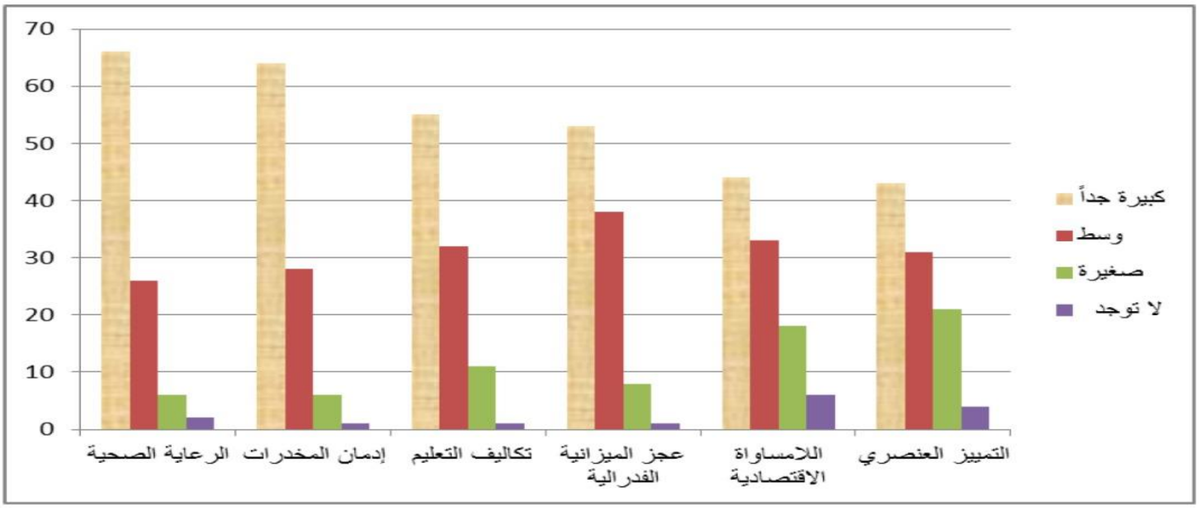

SOURCE: Views of the major problems facing the country", Pew Research Center U.S. Politics & Policy, DECEMBER 17, 2019, https: //www.pewresearch.org/politics/2019/12/17/views-of-the-ma

ونتيجة لذلك، فإن هزيمة الولايات المتحدة قد لا تتحقق بأسلحة مدمرة أو أعمال عنف، بل هناك وسائل أخرى أسهل وأقل تكلفة لهزيمة أمة غير مؤهلة سياسيا، إذ يمكن أن تحل الهزيمة بأسلحة نفسية واختناقات اقتصادية وخداعات إعلامية ومغالطات سياسية وإفساد ثقافي. لذلك فإن سقوط الولايات المتحدة إلى المرتبة الدنيا، أو الانهيار المتوقع قد لا يكون وراءهما سبب خارجي، بل أسباب داخلية يتعلق معظمها بالاقتصاد الأمريكي. فهناك تطوران مهمان ساهما في إضعاف دور الولايات المتحدة في العالم خلال السنوات الماضية: أولهما تراجع دور السياسة الخارجية وحضورها السياسي في العالم. أما ثانيهما، فهو فقدان البراءة الامريكية التي نتج منها انتشار الإرهاب (نوار جليل هاشم، 2020، ص284).

ب- العوامل الخارجية:

تشهد البيئة العالمية تناقضات متعددة بين قواها الفاعلة، فتلك القوى تتنافس في ما بينها وتتصارع لأجل تبوؤ مرتبة أفضل في سلم القطبية الدولية، ويساعدها على ذلك، أن هيكل القوة وطبيعتها الدولية ذاتها في تحول، فالوضع الذي تعانيه الولايات المتحدة في الاحتفاظ بموقعها الدولي أصبح حرجا، من حيث بروز القوى الدولية الأخرى وبلوغها مراتب منافسة لها على الصعيدين الاقتصادي والتكنولوجي وحتى العسكري (خضر عباس عطوان، 2008، ص48).

يتمثل العامل الخارجي الرئيسي، الذي يقوض موقف الدولة المسيطرة في تزايد تكاليف السيطرة، وأن هذه التكاليف تميل إلى الارتفاع بسبب التطورات الداخلية وإرتفاع تكاليف معظم الأسلحة ذات الكفاءة، كما تميل تكاليف الحماية إلى الارتفاع بسبب التغيرات التي تطرأ على البيئة الدولية، و لا سيما التحولات المضرة بالتوزيع الدولي للقوة، فارتفاع أعداد القوى المتحدية وتزايد قوتها يجبران الدولة المسيطرة على إنفاق مزيد من الموارد للمحافظة على موقفها العسكري أو السياسي (روبرت غيلبن، 2009، ص 207-215).

أما العامل الثاني، فهو فقدان القيادة الاقتصادية والتكنولوجية، حيث نسجل التراجع الأمريكي وخصوصا في الجوانب الاقتصادية، وتفوق الجانب الصيني عليه، هذا فضلا عن صعود باقي دول بريكس في النواحي الأخرى الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وسواها (نوار جليل هاشم، 2020، ص286).

المبحث الثاني:

الخريطة الجيوستراتيجية الجديدة

سنتناول في هذا المبحث الفاعلون الرئيسيون في الساحة العالمية صعودا وتراجعا وكيف ينظر المفكرون المختصون إلى قضية التحول وهل فعلا سيحدث لصاح الدول الصاعدة الجديدة وكيف سيكون العالم في تلك الحالة؟

ففي مقاله "الحركة نحو عالم ما بعد الغرب"، يلقي سيمون سيرفاتي (Simon Serfaty)، أستاذ العلاقات الدولية، نظرة شاملة على اللاعبين الرئيسيين في عالم ما بعد الغرب والعلاقة بينهم. يقرر الكاتب في البداية أن عصر الأحادية القطبية قد ولى إلى غير رجعة، كما يستبعد أن يعود العالم إلى حالة

من الثنائية القطبية. فرغم تراجع القوة الأمريكية، فإنه ليست هناك أي قوة دولية أخرى قادرة على فرض الهيمنة عليها، أو حتى الوصول إلى موقع الندية معها (Serfaty,2011, pp7-23).

يرى سيمون أن هناك اليوم حاجة ملحة لصياغة هيكل جديد للنظام العالمي، حتى يمكن استيعاب هذا العدد الكبير من الفاعلين المنتشرين بشكل غير مسبوق في جميع أنحاء العالم. لقد كانت التجارب التاريخية الغربية السابقة في إعادة تشكيل النظام الدولي تتم عادة من خلال إعادة تدوير الصياغات القديمة المتعلقة بتوازن القوي ومصلحة الدولة، بدلا من إنشاء صياغات جديدة، ولكن مثل هذه المقاربة لن تصلح في عالم القرن الحادي والعشرين (Serfaty,2011, pp7-23).

المطلب الأول: الفاعلون الرئيسيون في التحول

يحيط هذا المطلب بجميع القوى الفاعلة على الساحة الدولية ويحاول تدقيق موقعها في مرحلة مابعد أمريكا، حيث سنعرض حالة أمريكا وروسيا والاتحاد الأوروبي والمثلث الاسيوي:

الولايات المتحدة: رغم التراجع في قوتها، ستظل الولايات المتحدة تتمتع بقدر من القوة لا تتمتع به أي دولة أخرى على الساحة الدولية. ورغم أنها لن تستطيع فرض هيمنتها على المجتمع الدولي مرة أخرى، فإنه أيضا ليس من المطلوب أن تنسحب من الساحة، حيث يظل دورها محوريا في إضفاء قدر من التنظيم على الفوضي الدولية (serfaty, 2011, p09).

كما أن السياسات التي اتبعها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب كانت جد مؤثرة في التراجع الأمريكي، ويظهر ذلك من خلال مبادئ السياسة الخارجية عند دونالد ترامب والتي تشمل ما يلي (يمنى سليمان، 2016، ص04):

- مبدأ "أمريكا أولا" كان الهدف العام من سياسته الخارجية مع ضرورة الالتزام بالمصالح الأمريكية والتعامل معها على أساس أنها الدافع الأساسي لأي تحرك على مستوى السياسة الخارجية.
- يعد ترامب من أصحاب مبدأ العزلة في السياسة الخارجية حيث يرى أن الولايات المتحدة ليس عليها أن تتدخل في تنظيم شئون العالم من حولها وحل مشاكله، ويتجنب في سياسته الحديث عن العالمية.
- لا يؤمن ترامب بفكرة التدخل الإنساني كأساس أو دافع للتدخل في الشأن الداخلي للدول.
- يقف ترامب ضد الهجرة فهو أكثر توجهًا للتأكيد على أن الولايات المتحدة تقتصر على مواطنيها.
- يتبنى ترامب مبدأ الحماية التجارية للسوق الأمريكي بجانب أنه يتشكك في مدي فعالية وتأثير الاتفاقيات والمعاهدات التجارية الدولية والتحالفات التجارية الدولية ويعتبرها أنها غالبًا ما تكون في مصلحة الطرف الآخر على حساب الولايات المتحدة أو على أقل تقدير تنتج عنها سلبيات تضر بالاقتصاد والسوق الأمريكي.

ونشير هنا الى أن ماحدث في الانتخابات الرئاسية 2020، من صراع كبير وتاريخي بين الديمقراطيين والجمهوريين هدد وحدة أمريكا وكشف عن زيف الكثير من المبادئ والمعايير التي أسست لها في القرن الماضي في دلالة على حالة تراجع كبيرة في استقرار وتماسك الدولة في حد ذاتها فضلا على بقاء هيمنتها

على النظام الدولي ولاسيما مع الفشل الذريع الذي مني به ترامب في إدارة ازمة وباء كورونا ثم اخفاقه في الانتخابات الرئاسية.

الاتحاد الأوروبي: نجح الاتحاد الأوروبي في إنشاء نموذج يحتذي به في الحوكمة ما بعد الحداثية، ولكنه يعاني حاليا عددا من الأزمات الحادة التي تهدد بسقوطه في حالة من الشلل، لا تقل خطورة عن تفكك المشروع الأوروبي نفسه. وسوف تتوقف قدرة أوروبا على لعب دور عالمي رئيسي على الخطوات التي تتخذها لمواجهة مشاكلها في السنوات القليلة القادم (Serfaty, 2011, p10) ولاسيما بعد خروج بريطانيا منه.

بريطانيا وانسحابها من الاتحاد الأوروبي:

ويأتي الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوربي ليتوج مجموعة من التحولات التي تحدث في القارة الأوربية والتي تعتبر في مجملها معادية لايديولوجيا العولمة: (عبد الحكيم ذهبي، 2020، ص621).

- أن التصور البريطاني لفكرة الاتحاد الاوروبي قائم على اسا اقتصادي التجاري فبريطانيا كانت دائما ترى في اوروبا فرصة للاستثمار وسوق لمنتجاتها.
- تعتبر مسألة السيادة في نظر البريطانيين أمر لا يمكن التنازل عنه وهي أحد اهم الاسباب الرئيسية لقرار الخروج من الاتحاد الاوروبي.
- تقف بريطانيا ضد فكرة انشاء قوة عسكرية اوروبية موحدة مستقلة عن المضلة الأمريكية حيث ستتعارض أجندة هذه القوة مع استراتيجيات حلف الناتو، وتعتبر هذه النقطة كذلك من أهم الأسباب الرئيسية التي دفعت بريطانيا للخروج.
- تعتبر بريطانيا نفسها دولة أطلسية أكثر منها أوروبية ولهذا فهي تسعى للحفاظ على علاقاتها مع أمريكا ولا تسمح بظهور منافس لها.
- انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي سينعكس سلبا على قوته السياسية وتأثيره في النظام الدولي لصالح أمريكا حيث سيفقد الإتحاد الأوروبي 12.5 بالمئة من سكانه وقرابة 15 بالمئة من قوة اقتصاده فضلا عن الاستغناء عن قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي.

فالانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوربي أثبت أن الذين ينتمون للطبقة العاملة والطبقة المتوسطة والذين يشعرون أنه تم تهميشهم بسبب العولمة هم أكثر غضبا مما كان يعتقده صناع القرار ولم يعد من الممكن تجاهلهم، فلقد كانت الأجندة النيوليبرالية طوال العقود الأربعة الماضية مفيدة لأعلى 1% دخلا بين السكان وليس لبقيتهم، وعلى جانبي الأطلسي يعتبر المواطنون الاتفاقيات التجارية مصدرا لمحنتهم.

وبصورة عامة فإن حجج المؤيدين للانسحاب من الاتحاد الأوربي داخل المجتمع البريطاني تتقاطع بشكل كبير مع الإحساس بسلبيات العولمة فمن الناحية السياسية فإن الديمقراطية المنقوصة لهياكل الاتحاد الأوربي تؤثر على خصوصية وتميز الديمقراطية البريطانية ويستشهدون بالصلاحيات الواسعة للمفوضية الأوروبية غير المنتخبة التي يحق لها وضع مشاريع قوانين على البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة

من الشعوب الأوروبية، أما من الناحية الاقتصادية فإن الاقتصاد البريطاني القوي والذي يعتبر ثاني اقتصاد داخل القارة الأوربية بعد الاقتصاد الألماني غير مجبر الارتباط باقتصاديات أوربية تعاني أزمات بنيوية كالاقتصاد اليوناني بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية المتوقعة في البرتغال، كما أن بريطانيا مجبرة على دفع 8 مليارات جنيه استرليني للاتحاد الأوربي من أجل تمويل ميزانيته، أما اجتماعيا فالهجرة الأوروبية إلى بريطانيا من شرق أوروبا، تؤثر سلباً على البلاد، ثقافيًا لكونهم غريبين، واقتصاديًا نظرا لمنافستهم للبريطانيين على الوظائف، ورفعهم لأسعار العقارات والسلع (صفاء الملاح، 2015، ص20). ويتأثر ذلك أيضا بالتحولات الداخلية في تركيا والتي تعتبر حلقة الوصل بين الثقافة الغربية والشرقية إذ انقلب النظام التركي الحالي بعد المحاولة الانقلابية عن الترويج للديمقراطية في مقابل الترويج للاستقرار، بالإضافة إلى أن سوء العلاقات التركية مع الدول الغربية ستفرض تحديات أمنية أكبر على المجتمعات الأوربية باعتبار تركيا تؤدي دورا مهما في السياسة الأمنية الأوربية من حيث كونها تمثل حاجزا أمام المشكلات الوافدة من منطقة الشرق الأوسط (بلخيرات حوسين، 2016، ص05)، وفي الحالتين ستكون تركيا إحدى القوى الداعمة لنظام ما بعد العولمة.

المثلث الآسيوي

روسيا: رغم أن روسيا ليست مثل "أي دولة أوروبية"، فإنها تظل قوة رئيسية على الساحة الأوروبية. وليس من الممكن أن تتجاهل أوروبا روسيا، فهي قريبة جدا، وعندها قدرات نووية وعسكرية، وغنية بالموارد، كما أن لديها شعور بالغبن والرغبة في استعادة مكانتها المفقودة. لكل ذلك، ليس من مصلحة أوروبا استفزاز روسيا (Serfaty, 2011, pp11-12)، سيما وأن روسيا أصبح لها دور أساسي في الشرق الأوسط بعد احداث الربيع العربي، وأصبحت مواقفها وسياساتها أقرب إلى الانفتاح والتأثير في الأحداث العالمية ومنافسة القوى الكبرى ومنها أمريكا.

الصين: تعد الصين قوة عظمى على المستوى الاقتصادي، لكنها تواجه مشاكل متعددة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. تمارس الصين، بشكل واسع وغير مسبوق دوليا، دبلوماسية "الأموال السائلة (cash diplomacy)"، مما أدي إلى أن تمتد مصالحها الحيوية إلى مختلف أنحاء العالم. فقد وعدت الصين اليونان والبرتغال وإسبانيا بأن تساعدها في اجتياز أزماتها المالية. كما نمت تجارة الصين مع أمريكا اللاتينية وبلغ حجم التبادل التجاري للصين مع المنطقة عام 2019، أكثر من 223 مليار دولار، مقابل تجارة الولايات المتحدة البالغة 198 مليار دولار. وعملت الصين على ملء الفراغ الذى تركته الولايات المتحدة فيما يعرف بـ «حديقتها الخلفية» خلال فترة إدارة «ترامب»، من خلال ضخ الاستثمارات فى مشروعات الطاقة والمزارع الشمسية والسدود والموانئ وخطوط السكك الحديدية والطرق السريعة، إلى جانب تقديم القروض منخفضة الفائدة. وساهمت القروض والمساعدات الصينية لدول المنطقة فى توفير السيولة المالية لها، والتي تزايدت الحاجة إليها فى ظل جائحة كوفيد19. كما انتهزت الصين أزمة فيروس كورونا لتعميق العلاقات عبر أمريكا اللاتينية، من خلال إرسال الإمدادات الطبية بما فى ذلك أجهزة التنفس الصناعي والأقنعة لمكافحة الوباء، وهو الأمر الذى كان له مردود إيجابى على دعم بعض دول المنطقة للمواقف الصينية، ومنها تحويل بنما والسلفادور وجمهورية الدومينكان إعترافهم

الدبلوماسي من تايوان إلى الصين، وأصبحت أثناء وبعد كورونا فاعلا رئيسيا في العالم ومساعدة الدول الفقيرة وفرض نفسها كبديل ناعم في العالم الامر الذي اشتعل فتيل الحرب مع أمريكا سيما في عهدة دونالد ترامب (2017-2020).

الهند: هي ثالث أكبر اقتصاد في آسيا، ورغم أنها قد اجتازت الركود الاقتصادي بنجاح، فإن مركزها الاستراتيجي في آسيا محفوف بالمخاطر، ويلقي عليها أعباء كبيرة. فقد دخلت الهند في نزاعات مسلحة متكررة منذ عام 1947 مع باكستان، وبنجلاديش وسيرلانكا والمالديف، بالإضافة إلى حربها الحدودية القصيرة والمهينة مع الصين عام 1962. وهناك تعددية عرقية وإثنية ودينية كبيرة، مما أدى إلى مطالبة عدة مناطق بالانفصال عن الهند، خاصة في ظل غياب جهود التنمية عن عدد كبير من هذه المناطق. كل هذه المشاكل تضعف من التوقعات القائلة بصعود الهند إلى مركز نفوذ عالمي في المستقبل القريب. وحتى الآن، تعد كل من الصين والهند قوى إقليمية، لم تصعد بعد إلى مرتبة العالمية (serfaty, 2011, p09)، ولكنها تنافس على المراتب الأولى فيه.

اليابان: وهي الضلع الثالث في المثلث الآسيوي، وكانت حتى منتصف عام 2010 ثاني أكبر إقتصاد على مستوى العالم. ولكنها تعاني منذ سنوات تراجعا اقتصاديا، وعدم استقرار سياسي، بحيث يبدو أن الزمن قد تخطاها لصالح جيرانها الآسيويين. ويمكن لليابان أن تلعب دورا أكثر فاعلية على المستوى الإقليمي، خاصة لو قامت بتطوير قدراتها العسكرية. وقد يتيح لها ذلك أن تحتل مكانة متميزة على الصعيد الآسيوي، وأن تظل شريكا فاعلا في تحالف غربي داعم للاستقرار على المستوى الإقليمي. (pp7-23 ,Serfaty, 2011).

جدول مقارن لوزن قوة الولايات المتحدة الامريكية وقوة الدول الصاعدة (2013-2014)

ت	الدولة	القوة الاقتصادية	القوة العسكرية	القوة الاتصالية	القوة الحيوية	المجموع
01	الولايات المتحدة	05.01	06.73	04.28	09.10	25.12
02	الصين	05.05	05.45	3.30	08.61	22.01
03	روسيا	04.51	06.27	03.54	10.42	24.74
04	البرازيل	03.52	03.96	03.19	07.06	17.73
05	الهند	03.69	04.46	02.68	07.10	17.93
06	جنوب افريقيا	03.42	03.42	02.96	05.93	15.73

ت	الدولة	القوة السياسية	القوة القومية	القوة الدبلوماسية	المجموع	حاصل ضرب مجموع العوامل المادية في العوامل المعنوية	النسبة %
01	الولايات المتحدة	04.71	18.12	04.38	27.21	673.51	24.14
02	الصين	02.35	20.37	02.97	25.69	565.43	19.97
03	روسيا	01.86	17.34	02.23	21.43	530.17	18.72
04	البرازيل	03.11	15.07	03.79	22.07	391.30	13.82
05	الهند	02.59	14.49	02.73	19.81	355.19	12.54
06	جنوب افريقيا	03.47	13.96	02.02	19.45	305.94	10.80

المصدر: بيانات البنك الدولي 2013/ 2014: World bank group: www.worldbank.org

في الجدول أعلاه تم حساب وزن قوة الدولة بالاعتماد على منهج قياس قوة الدولة وفق طريقة الانحراف المعياري وذلك للوقوف على مكامن القوة والضعف من خلال جمع العوامل المادية والعوامل المعنوية وضربهما معا بعد حساب المؤشرات المتعلقة بكل أنواع القوة التي يمكن مقارنتها وفق معطيات ومؤشرات البنك الدولي التالية:

- مؤشرات القوة الاقتصادية: حجم الناتج المحلي الخام + متوسط نصيب الفرد + القاعدة الصناعية + معدل النمو السنوي + حجم انتاج مصادر الطاقة + حجم انتاج المعادن الاستراتيجية + حجم الأراضي الزراعية + المعدل السنوي للاستهلاك.
- مؤشرات القوة العسكرية: حجم الأسلحة التقليدية ونوعيتها + القاعدة الصناعية العسكرية + عدد الرؤوس النووية + حجم القوات الاحتياطية + حجم الإنفاق العسكري.
- مؤشرات القوة الاتصالية: عدد الحاسبات الشخصية + الاشتراك في خدمة الهاتف المحمول + نسبة مستخدمي الانترنت + عدد الأقمار الصناعية + طرق النقل + عدد خطوط الهواتف الرئيسية.
- مؤشرات القوة الحيوية: وزن الخصائص البشرية + وزن الوجود الإقليمي (عدد السكان + المساحة + الموقع + طول الساحل + نصيب الفرد من الموارد المائية).
- مؤشرات القوة الدبلوماسية: حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة + حجم التمثيل الأجنبي في الدولة.
- مؤشرات القوة السياسية: الحريات العامة + الاستقرار السياسي + محاربة الفساد + تنفيذ القوانين.
- مؤشرات القوة القومية: وزن القيادة السياسية + وزن الأهداف الاستراتيجية + وزن القاعدة العلمية.

عادة ما يتمُّ حساب قياس القوة بمقارنة عناصر القوة الشاملة الرئيسة والفرعية بين مجموعة دول، مع اعتبار أقوى دولة في المجموعة كنموذج قياس أو معيار، بحيث يتم تحديد رقم معيَّن (وزن) لكل عنصر من عناصر قوتها، ويقاس بالنسبة إليه وزن العنصر المناظر نفسه الخاص بباقي الدول، أي أنها حسابات مطلقة يمكن في إطارها أن تتم مقارنة قوة الدولة بقوة دولة أخرى مناوئة أو صديقة لها. وقد

أفرزت هذه المحاولات معادلات رقمية مركَّبة على غرار معادلة كلاين الشهيرة (البسيطة نسبيًا مقارنة بمعادلات أخرى) التي تشير إلى أن: قوة الدولة = [عناصر الكتلة الحيوية (الأرض والسكان) + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية + الهدف الاستراتيجي] x الإرادة القومية (رجب، 1985، ص56).

ويتبين من الجدول والنتائج المحصلة من خلال قياس قوة أمريكا والدول الصاعدة المذكورة أعلاه أن أمريكا تدرك مدى التقدم الذي أحرزته تلك الدول ولاسيما الصين وماكنتها المستقبلية ولاسيما في الجانب الاقتصادي مما سيرفض عليها التكيف مع الوضع العالمي الجديد، حيث ستستخدم كل الوسائل لتقليص وإضعاف هذا التقدم سيما من خلال قراءة جدول قاعدة بيانات الاقتصاديات الكبرى لعام 2025 و 2050 أسفله.

الاقتصاديات الكبرى في العام 2025 (مليار دولار امريكي)

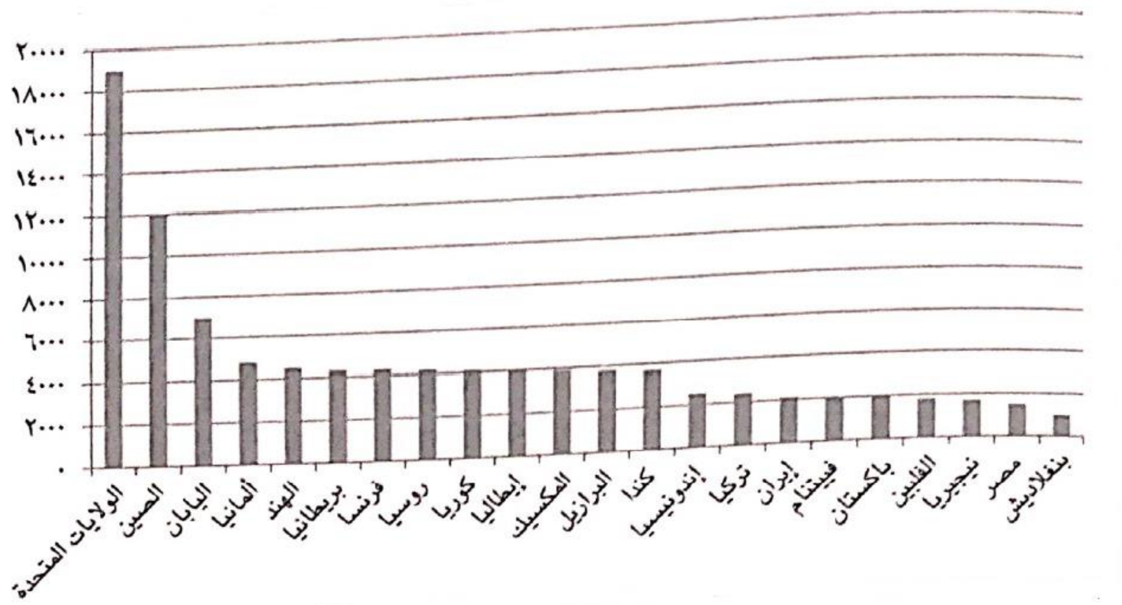

الاقتصاديات الكبرى في العام 2050 (مليار دولار امريكي)

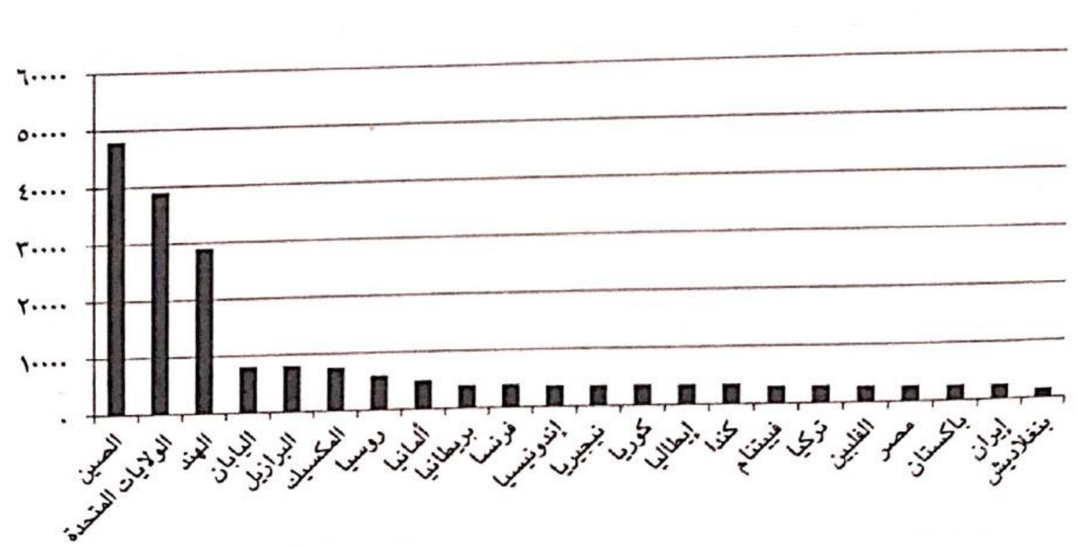

Source: Jim o'neill,Dominic Wilson,Rooper Purushothaman and Anna stupnytska: how solid are the BRICS ,Goldman sachs,Global Economics paper,N°: 134 ,lts December 2005, p7.

المطلب الثاني: أمريكا وكورونا وبداية التراجع

بدون أدنى شك أن وباء كورونا كشف عن وجه جديد للوضعية الاقتصادية والاجتماعية للولايات المتحدة الامريكية، حيث تحدثت التقارير والمقالات عن حالة من الهشاشة غير مسبوقة فالكاتب البريطاني "دانيال فينكلشتاين"، تساءل: هل سنشهد نهاية الحقبة الأمريكية؟ معتبرًا أن أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد، كشفت إلى أي مدى تراجع دور أمريكا القيادي في العالم. وكتب في مقال نشرته صحيفة "التايمز" البريطانية تحت عنوان "هل نشهد نهاية الحقبة الأمريكية؟ "مجدداً تثبت الولايات المتحدة في ظلّ إدارة الرئيس دونالد ترامب أنها ليست أهلاً لقيادة العالم. إن تعاطي الرئيس ترامب مع الخطر الذي يواجه العالم هذه الأيام جرّاء انتشار فيروس كورونا المستجد يثبت للعالم وللأمريكيين أن هذا الرئيس ليس أهلاً لقيادة الولايات المتحدة التي تصنف على أنها القطب الأوحد في النظام الدولي" (finkelstein, 2020).

كما أن العديد من الكتاب والباحثين العرب والأجانب يرون: أنّ العالم ما بعد كورونا سيشهد العديد من التغيرات وبالفعل سيتشكل نظام جديد يعرف بالنظام الدولي الإنساني الذي كان غائبا وليس نظامًا دوليًا ذات قطب واحد، حيث أن الصين ومجموعة شرق آسيا ستحتل مكانة كبيرة في النظام الدولي على حساب أمريكا والاتحاد الأوروبي. صحيفة "الفاينانشال" تايمز البريطانية نشرت مقالًا كتبه، "غيديون راكمان"، تناول فيه كيفية تعامل الصين مع انتشار فيروس كورونا، وكيف أنها تسعى لاستغلال النجاح الذي حققته في محاصرة الفيروس لتسجل انتصارًا سياسيًا وإعلاميًا على الولايات المتحدة وأوروبا. ويضيف "غيديون" أن الصين عرضت مساعدتها على العالم من أجل مواجهة الفيروس، بينما اكتفت الولايات المتحدة بتوزيع الاهتمامات!

ويشير أليسون غراهام في كتابه حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة: أنّ نصيب الصين من الاقتصاد العالمي ازداد بسرعة من 2 في المئة عام 1980 إلى 18 في المئة عام 2016، وهو في طريقه لكي يصل إلى 30 في المئة من الاقتصاد العالمي في العام 2040. النمو الاقتصادي السريع في طريقة ليحوّل الصين لقوة عظمى ومنافس سياسي واقتصادي مخيف للولايات المتحدة الأمريكية. بناء على هذه المقاربة قد تجد الصين والولايات المتحدة نفسهما طرفين في حرب غير مُرجّحة الحدوث، فضلًا عن كونها غير حكيمة، فمعظم حالات التنافس التي تشبه نسق التنافس الحالي بين الولايات المتحدة والصين انتهت بالمواجهة (اليسون، 2009، ص22).

في المقابل يؤكد "جوزيف ناي" في كتابه "نهاية القرن الأمريكي" أنّ الناتج القومي وحدةّ ليس المعيار على قوة الدولة على الساحة الدولية، كون أنّ الدولة مهما امتلكت من موارد القوة الرئيسية تكون فقيرة في قدرتها على تحويل القوة الاقتصادية إلى قوة سياسية على المسرح الدولي. مثل ما حدث مع الولايات المتحدة الأميركية في ثلاثينات القرن العشرين، عندما امتلكت قدرات اقتصادية هائلة بينما اتبعت سياسة العزلة، لهذا فإن الصين حتى لو تخطت الولايات المتحدة الأميركية في الناتج الاقتصادي الإجمالي؛ فلن نشهد نهاية القرن الأمريكي آلياً، إذا ما أخذنا بالحسبان الأبعاد الثلاثة: "الاقتصادية والعسكرية والقوة الناعمة." (ناي، 2016، ص106).

ورغم أهمية الأخذ في عين الاعتبار التراجع الكبير في مكانة الولايات المتحدة في عهد ترامب على الساحة بعد الخروج من العديد من الاتفاقيات والمنظمات الدولية، وتوقفه عن دعم منظمة الصحة العالمية في ظل الجائحة، هذا الرأي يغفل أيضًا إعمال المنظور التاريخي ومعايير القوى العظمى التي يمكن الاتفاق عليها، سنجد أن: تدهور القوى العظمى هو نتيجة تغيرات جذرية في التوزيع العالمي لأشكال القوة، والذي عادة ما يأخذ فترات زمنية ممتدة ليتشكل، ونادرًا ما تسقط القوى العظمى فجأة.

لقد جاءت أزمة فيروس كورونا لتكشف عن مدى هشاشة الدول الكبرى فى العالم وعجزها عن التعامل مع الأوبئة فى ظل نجاح دول أخرى محدودة القوة فى احتواء الأزمة مثل دولة الأردن. بل وكشفت الأزمة عن هشاشة الدولة التي تضع نفسها على رأس النظام الدولي وتتزعمه. وهناك العديد من المتغيرات التي يشهدها النظام الدولي منذ سنوات والتي ساهم فيروس كورونا في إبرازها بشكل واضح. لقد شكك فيروس كورونا في مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية حول قدرتها على إدارة الأزمات وتقديم المساعدة لدول النظام الدولي في ظل انتشار الأوبئة. وفى المقابل قامت الصين بمحاولة ملء الفراغ الذى تركته الولايات الأمريكية بتجاهل دورها كدولة قائدة للنظام الدولي. كما أدى انتشار فيروس كورونا وما نتج عنه من تداعيات إلى التشكيك في قدرة العولمة على الاستمرار، وخاصة فى ظلّ الحديث عن إغلاق الحدود ووضع شروط في حالة فتحها وصعوبة الانتقال الحر بين دول الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول. (ياسمين محمود، 2020، ص06).

المطلب الثالث: التحولات المنتظرة في النظام العالمي

يتناول المطلب الثاني موقف بعض المفكرين المتخصصين في الشأن العالمي من مسألة إمكانية تراجع أمريكا لصالح الدول الصاعدة وكيف ستتطور حالة العالم في تلك المرحلة.

بالإضافة إلى هذه القوى المذكورة أعلاه، هناك مجموعة من الدول الأصغر حجما، والتي تشق طريقها إلى اكتساب قدر معتبر من النفوذ على الساحة الدولية. وتعد البرازيل الدولة الأبرز في هذه المجموعة، حيث تعد قوة إقليمية، لا تضاهيها أي دولة مجاورة في القوة أو النفوذ. ويتجاوز إنفاق البرازيل العسكري، 26.5 مليار دولار عام 2019، بما يمثل 51 بالمئة من الإنفاق العسكري لكل دول أمريكا الجنوبية مجتمعة. وتحتل البرازيل مكانة مقاربة لروسيا والهند والصين في اجتماعات مجموعة العشرين، والمنتديات الدولية الأخرى، حيث تلعب أدوارا على الصعيد الدولي تتجاوز قدراتها الحقيقية. ومن دول هذه المجموعة أيضا تركيا وجنوب إفريقيا وإندونيسيا وماليزيا.

ويواصل سيمون سيرفاتي تحليلة بقوله: "أن مكانة ونفوذ الدول على الساحة الدولية، في الوقت الحالي، أصبحا لا يقاسان بالمعايير التقليدية مثل الإنفاق العسكري. كما أنه لم يعد من الممكن تجاهل أي منطقة جغرافية، لأنها بعيدة أو ضعيفة أو صغيرة، بحيث لا يتوقع أن يكون لها تأثير يتجاوز محيطها المباشر، ولن يكون من السهل إدماج كل هؤلاء الفاعلين الدوليين، بخلفياتهم الثقافية المتعددة، ورؤاهم المختلفة لمكانتهم في العالم، في نظام عالمي جديد. ولكنه أيضا ليس من الضروري أن تمنع هذه الخريطة الجديدة من تطوير إطار جديد ومستقر للنظام العالمي. وبالمقارنة، فقد كانت خريطة النظام الأحادي

القطبية تبدو بسيطة، ولكن ثبت أنها أرهقت الولايات المتحدة، وكانت خريطة النظام الثنائي القطبية تتميز بالاستقرار، لكنها ظلت محفوفة بالمخاطر (Serfaty, 2011, pp7-23).

وفي مقال بعنوان "فوضى عالمية جديدة"، يطرح أستاذ الدراسات الأوروبية بجامعة أوكسفورد، تيموثي جارتون آش (Timothy Garton Ash)، رؤية لتداعيات الأزمة المالية العالمية على النظام الدولي. فرغم أن هذه الأزمة، في رأيه، لم تؤد إلى الانهيار التام للرأسمالية الليبرالية الديمقراطية، فإنها في المقابل لم تدفع إلى عملية إصلاح شاملة، كما كان الأمل معقودا. وبينما تواصل الرأسمالية الغربية مسيرتها، مثقلة بالجراح والديون والقلاقل الاجتماعية، فقد ظهرت على الساحة أنماط مختلفة من الرأسمالية: صينية، وهندية، وروسية، وبرازيلية، تحقق نجاحا ملحوظا، وتحول ديناميكيتها الاقتصادية بشكل سريع إلى قوة ونفوذ على الصعيد السياسي (ash , 2011, p19).

لقد أوجدت الشعوب خارج الغرب نماذج جديدة تمزج ما بين ديناميكية اقتصاد السوق وحكم الحزب الواحد أو العائلة الواحدة. وقد تكون ملكية الشركات الكبرى في هذه النماذج للدولة وحدها، أو مشتركة بين الدولة وأطراف أخرى. كما أنه من الشائع أن ينتشر الفساد بشكل واسع في هذه النظم، وأن تتم الاستهانة بتطبيق حكم القانون. ويشير آش إلى رؤية المحلل الصيني للعلاقات الدولية، يان زيوتونج، بأن القوى الصاعدة عادة ما تأتي بالقيم السائدة فيها إلى "المائدة الدولية"، حيث تسعى لنشرها، كيفما استطاعت.

ويضيف آش: "إن أحد الملامح الرئيسية للواقع العالمي الجديد هو انتشار قيم ومعايير متعددة ومتباينة على الصعيد العالمي في الوقت نفسه. وربما يكون الزعماء السياسيون الحاليون أكثر سعادة في عالم يدير فيه كل من الأمريكيين والصينيين والأوروبيين شئونهم، وفق معاييرهم وقيمهم الخاصة داخل حدودهم. وربما يسعون - وهنا تكون المشكلة - إلى نشر هذه القيم والمعايير في المناطق المجاورة التي يعدونها مناطق نفوذ" (ash, 2011).

ويصف رئيس مجموعة اوراسيا إيان بريمر والباحث ديفيد جولدن (Ian Bremmer and David Gordon)، في تقرير مجموعة اوراسيا سنة 2011 تحت عنوان: "المخاطر الكبرى لسنة 2011: وقائمة المجموعة الصفرية " Top Risks for 2011: G-Zero tops the list" هذا الواقع الجديد للمجموعة الصفرية (G-Zero)، وفيه تتخلى القوى الدولية الرئيسية عن طموحاتها في قيادة العالم، سواء منفردة أو مجتمعة، وتنشغل بشكل أساسي بقضاياها الداخلية، وهو وضع غريب وجديد على المستوى الدولي. (bremmer, 2011)

ويتوقع التقرير أن يتواصل انهيار المؤسسات الدولية، نظرا لاتساع الفجوة بين مصالح الدول المتقدمة، والدول النامية من ناحية، واستمرار انشغال وانقسام الدول الغربية واليابان فيما بينها حول أفضل السبل لمعالجة تداعيات الأزمة الاقتصادية من ناحية أخرى، لذلك من المنتظر أن يأخذ الاقتصاد الأولوية عن السياسة في المرحلة القادمة. وفي عالم بلا قيادة، فمن المنتظر أيضا أن تندلع النزاعات بين الدول بشكل واسع (bremmer, 2011).

ومن جهة أخرى يواجه مشروع الاتحاد الأوروبي أزمة اقتصادية سياسية متداخلة وحادة، قد تكون لها تداعيات بعيدة المدى على مستقبل القارة ودورها العالمي. فهناك عدم توازن داخل أوروبا بين دول "القلب" القوية ومنها بريطانيا التي خرجت من الاتحاد، ودول "الأطراف" التي تعاني أزمات مالية حادة، يتوازي مع عدم التوازن الدولي الذي تمثله الفوائض الصينية الكبيرة والعجز الأمريكي غير المسبوق.

ويطرح الباحث سباستيان روساتو في بحثه، "سياسات القوة وحالة المشروع الأوروبي"، رؤية تحليلية تربط تطور الاتحاد الأوروبي بنمط توزيع القوة في القارة. يقول الباحث إن بناء الاتحاد الأوروبي كان مدفوعا بالخوف من وجود قوة الاتحاد السوفيتي القاهرة على حدود أوروبا، حيث كان من المستحيل، في ظل موازين القوى السائدة، أن تستطيع أي دولة أوروبية غربية بمفردها موازنة الاتحاد السوفيتي. وكان هناك تخوف أوروبي من أن الولايات المتحدة سوف تسحب قواتها العسكرية من القارة إن عاجلا أم آجلا. ولذلك، بدأت الدول الأوروبية في البحث عن وسيلة تمكنها من موازنة قوة الاتحاد السوفيتي بدون مساعدة الولايات المتحدة (sebastiane, 2011,pp 45-86).

في ظل كل هذه الظروف، قد تجنح ألمانيا إلى سلوك طريق مستقل عن حلفائها الأوروبيين والأطلسيين، في محاولة للصعود على الساحة الدولية كفاعل إقليمي جديد (جيرو و لينورد، 2011).

إن الدول الصاعدة لديها مصلحة كبيرة في الحفاظ على نظام مفتوح قائم على قواعد متفق عليها، حيث يمهد لها الطريق إلى التجارة والاستثمار ومشاطرة المعلومات مع مجتمعات أخرى. كما أن قواعد منظمة التجارة العالمية، التي تمنع الإجراءات الحمائية، سوف تكون ذات أهمية حاسمة في مواصلة هذه الدول لصعودها الاقتصادي. إن الصين، على سبيل المثال، مندمجة بشكل عميق في نظام التجارة العالمية، حيث إن 40 % من إجمالي الناتج القومي تتمثل في شكل صادرات، تذهب 25 % منها إلى الولايات المتحدة (Ikenberry, 2011) .

ومن ناحية أخرى، فإن هناك نخبا ذات توجهات دولية تكتسب المزيد من النفوذ داخل مجتمعاتها في البرازيل والصين والهند وغيرها من الدول الصاعدة، وهم يمثلون جهة ضغط لاستمرار هذا النظام الدولي المفتوح. ولكن لأن هذه النخب لم تكن جزءا من الصفقة الكبرى التي واكبت إنشاء هذا النظام، فهم يسعون إلى إعادة التفاوض بشأن موقع بلادهم بداخله.

ويؤكد ايكنبري في معرض حديثه عن الدول الصاعدة أنها ستستفيد هذه الدول من الحماية والحقوق التي تترتب على استناد النظام العالمي لمبدأ السيادة الوطنية، وتبغي الحماية والحقوق التي يوفرها فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار. كما يرغب هؤلاء الفاعلون الجدد في استغلال منابر المؤسسات الدولية -مجلس الأمن، مجموعة العشرين وغيرهما- لممارسة نفوذهم على الصعيد الدولي، وتدعيم شرعيتهم على الصعيد الداخلي. وليس هناك على الصعيد العالمي مقاربة تنافس بشكل حقيقي الليبرالية الدولية. إن أي نظام بديل غير ليبرالي سوف يقوم في الغالب على تكتلات إقصائية ومناطق نفوذ وشبكات ميركنتالية. ولكن مثل هذا النظام لن يدعم مصالح أي من الدول الصاعدة، حتى الصين. فمثل هذه الممارسات قد تكون مربحة، عندما يستغل بعض أعضاء النظام بشكل أناني الأسواق المفتوحة. ولكن إذا

استخدمت كل الدول مثل هذه الممارسات، فإن النظام لن يعود مفتوحا، بل يصبح مفتتا وحمائيا، مما يعود بالضرر على الجميع (Ikenberry, 2011).

وبشكل أكثر عمومية، فإن التحديات التي سيواجهها العالم في القرن الحادي والعشرين تجعل لكل القوى الرئيسية مصلحة متصاعدة في التمسك بنظام دولي مفتوح قائم على قواعد واضحة. ففي ظل الاعتماد الدولي المتبادل، اقتصاديا وأمنيا، تصبح تكلفة عدم الالتزام بالقواعد، وعدم تكوين روابط تعاونية، أكثر ارتفاعا. وسوف يكون من الصعب، حتى على أكثر الدول قوة، تحقيق الرخاء بدون التعاون مع الآخرين.

إن الانقسام القادم في السياسة الدولية لن يكون بين الولايات المتحدة والدول الغربية من ناحية، والدول الصاعدة غير الغربية من ناحية أخرى، بل إن الصراع سيدور بين هؤلاء الذين يسعون إلى تجديد وتوسيع النظام التعددي الحالي للحوكمة، وهؤلاء الذين يسعون للانتقال إلى نظام جديد أقل تعاونية يقوم على مناطق النفوذ. (Ikenberry, 2011).

ويري كيسنجر أن إعادة التوازن إلى النظام الدولي هي مسئولية تقع على عاتق القادة السياسيين، الذين عليهم بذل الجهود لتجنيب العالم مخاطر الفوضي والصراع في مراحل التحول التاريخية. وقال كيسنجر خلال الجلسة الافتتاحية لمنتدى بلومبرغ للاقتصاد الجديد: "إن على إدارة الرئيس المنتخب جو بايدن، أن تتحرك بأسرع وقت ممكن، لإعادة خطوط الاتصال مع الصين، التي توترت العلاقات معها خلال سنوات حكم الرئيس دونالد ترمب، أو المخاطرة بأزمة، قد تتصاعد إلى صراع عسكري.وأضاف كيسنجر: "إن لم يكن هناك أساس للتعاون، فإنَّ العالم سينزلق إلى كارثة مماثلة للحرب العالمية الأولى" .(martin, 2020)

وبتحليل كل هذه الاستشرافات التي بدأت سنة 2011 وهي السنة التي انكشفت فيها آثار الازمة المالية التي ضربت الولايات المتحدة سنة 2008 (أزمة الرهن العقاري) وتداعياتها على أغلب القطاعات الأساسية في أمريكا مما استدعى إعادة ضبط السياسات ولاسيما منها الدولية ودخلت في مرحلة أولوية الداخل على الخارج ومع مجيء دونالد ترامب إلى سدة الحكم سنة 2017، زادت حدة التراجع والانحسار الأمريكي بانسحابها من عدّة اتفاقيات دولية وعلى رأسها اتفاقية المناخ تبعها برمجة الانسحاب من العراق وأفغانستان، مما سمح لقوى أخرى بالتقدم إلى منطقة الشرق الأوسط سيما بعد الربيع العربي، ومع دخول العالم في حالة انكماش اقتصادي بسبب وباء كورونا (2020)، أصبحت تلك الاستشرافات حقيقة ماثلة للعيان.

الخاتمة:

وفي ختام هذا الفحص والبحث نستخلص أن معظم التحليلات المتعلقة بتحولات النظام الدولي تستند إلى فرضية أن مراحل الانتقال ترتبط دائما بقدر ما، قد يزيد أو يقل، من الفوضي الدولية. ينطبق ذلك بشكل خاص على فترات التحول من نظام أحادي القطبية، الذي كان جل المحللين الأمريكيين يرون فيه ضمانا للاستقرار الدولي، إلى نظام تتعدد فيه القوى والأقطاب. ولكن هناك من المحللين من يربط

ذلك باستناد هذه التحليلات إلى تجربة تاريخية محددة، وهي فترة الهيمنة الغربية، بينما قد يؤدي اتخاذ منظور تاريخي أوسع إلى رؤية مختلفة.

ولكن على الجانب الآخر، يري هنري كيسنجر أن مثل هذا النظام لا يصلح في العصر الحديث. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، دولة باسيفيكية، ولا يمكن إقصاؤها عن شرق آسيا. كما أنه لا يمكن إقصاء الصين أو الهند من الشرق الأوسط أو غيرها من المناطق الغنية بالموارد الطبيعية. وهناك العديد من القضايا الدولية الملحة، مثل الطاقة الخضراء، والحفاظ على البيئة، لا يمكن التعامل معها على المستوى الإقليمي، بل تحتاج إلى مقاربات عالمية.

لقد أكدت هذه المظاهر أن اغلب السياسات والتصريحات وحالات التداخل التي تحدث في منطقة الشرق الأوسط على الخصوص والتي أصبحت تثبت بما لا يدع مجالا للشك بأن حالة الأحادية القطبية التي ميزت العالم ماقبل 2011 قد تراجعت بشكل منتظم لصالح قوى جديدة تحاول ملأ الفراغ الذي وقع في المنطقة من الناحية السياسية والاقتصادية، ليكتمل عقد حالة التعدد العالمي الذي بدأ اقتصاديا وأصبح اليوم يتدافع سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا أيضا سيما مع بداية عهدة الرئيس الامريكي دونالد ترامب الذي سرعت قراراته الداخلية والخارجية من نهاية الدور الأمريكي كقوة أولى في العالم، وقد أثبتت الرئاسيات الأمريكية 2020 حالة الفوضى التي تعيشها الولايات المتحدة الامريكية وجاءت كورونا كوباء عالمي ليكشف حالة هشاشة أحادي القرن الذي عمر طويلا في الهيمنة على النظام الدولي، حيث نرتقب مرحلة نهاية التاريخ بشكل معاكس لنظرية فرانسيس فوكوياما الذي تنبأ بنهاية التاريخ لصالح أمريكا ولكن أغلب المؤشرات تدل على نهاية مرحلة وبداية زمن جديد متعدد الأقطاب.

وبعد فحص الفرضية ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة خلصنا إلى **الاستنتاجات** التالية:

1. أن القوة الامريكية ستخضع في المستقبل إلى قانون الصعود والنزول الدوري، وهذا القانون يؤكد استحالة استمرار الأحادية وتحكم قوة دولية واحدة بالتفاعلات العالمية، فمهما بلغت أي دولة من القوة والتقدم فهي في النهاية تخضع للقانون الخلدوني في ضعف الدول لتعوض في مدى منظور بدول أخرة أو على الأقل تقاسمها تسيير العالم بطريقة متعددة الأقطاب ومتوازنة التحكم.

2. أن صعود ونزول الدول أو حتى تفككها وانقسامها يبدأ بأزمات دورية تتراكم في الزمن وفق منحنيات التطور والتقهقر إلى أن تصل إلى نقطة محددة في خطها، فإذا انتبهت إلى سنن الصعود ستبقى في القمة وإذا لم تنتبه أو عملت قوى أخرى منافسة على تضليلها وإلهائها بشؤونها الداخلية لسبب أو آخر فإنها ستتراجع لصالح القوى المنافسة، لكن وصف إنتهاء العهد الأمريكي ليس دقيقا ولا قريبا.

3. إنه كلما تصاعدت قوة الازمات الداخلية التي تواجهها القوة الامريكية فإن ذلك يعني إقتراب تحقق فرضية التراجع قبل الأفول بفعل أسباب مجتمعة وهي الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

4. أن القوة الامريكية ستضعف وتتراجع بسبب داخلي اكثر منه خارجي، بمعنى أن هشاشة وضعف بيئتها الداخلية ستجعلها تتراجع وتنغلق على ذاتها ومن ثم تفقد قوتها الحيوية في التفاعل مع قضايا العالم ووباء كورونا كشف عن حالة تيه غير مسبوقة لأكبر قوة في العالم.

5. أن عوامل التأثير الخارجي ستعلب دورها في زيادة سرعة التراجع ولاسيما في حالة مبالغة الولايات المتحدة الأمريكية في شهوة التوسع الخارجي سيما مع مجئ الديمقراطيين وذلك تجسيدا لرغبات العقلية العسكرية التي تسيطر على قادتها الذين بلغ بهم الغرور مبلغا كبيرا، لكن الريادة لا تعني دوما الهيمنة.

6. إن التراجع الأمريكي سيخلق فرص تقدم أمام القوى الدولية المنافسة لها وفي مقدمتها الدول الصاعدة حيث سيعرف العالم منظومة عالمية جديدة متعددة الأقطاب قد تساهم في تثبيت العدل العالمي في مقابل حالة الطغيان والعلو التي سادت في العالم.

7. هنالك فرصة كبيرة أمام العالم الإسلامي في حالة تحالفه الاستراتيجي مع الصين لصياغة عالم جديد على قاعدة العدل والاستقرار والحرية والتعاون.

الإحالات والمراجع:

1. الملاح، صفاء، (2015)، بريطانيا والاتحاد الأوربي بين البقاء والانفصال، اسطمبول: المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية.
2. بلخيرات، حسين، (2016)، المحاولة الانقلابية ومستقبل السياسة الخارجية التركية، اسطمبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
3. خضر، عباس عطوان، (2008)، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية .
4. ذهبي، عبد الحكيم، (2020)، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي بين الاسباب المعلنة والارتباطات الاطلسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد11، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر.
5. روبرت غيلبن، (2009)، الحرب والتغيير في السياسة العالمية(ترجمة عمر سعيد الايوبي)، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1.
6. زبيغنيو، بريجنسكي، (1999)، رقعة الشطرنج الكبرى (الأولويّة الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية)، دمشق: مركز الدراسات العسكرية.
7. زبيغنيو، بريجنسكي، (2012)، رؤية استراتيجية :امريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جتكر، ط1، لبنان، دار الكتاب العربي.
8. عمر الفاروق السيد رجب، (1985)، قياس قوة الدولة دراسة في جغرافية القوة. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد 19.السنة 5.
9. غراهام اليسون، (2018)، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوى المهيمنة، (ترجمة إسماعيل بهاء الدين سليمان)، دار الكتاب العربي، الطبعة 01.
10. ناي، جوزيف، (2016)، هل انتهى القرن الأمريكي ؟، (ترجمة محمد إبراهيم العبد الله)، العبيكان، السعودية، ط1.
11. نوار، جليل هاشم، (2020). أمريكا والقوى الصاعدة السياسة الأمريكية تجاه دول بريكس في النظام العالمي، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

12. هلال، رضا، (2001)، تفكك أمريكا، القاهرة، مكتبة الاسرة، الطبعة الأولى.
13. يمنى سليمان، (2016). توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، اسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
14. جيرو و لينورد. (بلا تاريخ). المسألة الالمانية الجديدة :كيف تحصل اوروبا على المانيا التي تحتاج اليها . http://www.ecfr.eu
15. محمود، ياسمين، (05 جويلية، 2020). مستقبل النظام الدولي مابعد كورونا .. هل ستتغير خريطة القوى العالمية؟ المركز العربي للدراسات والبحوث: http://www.acrseg.org
16. مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي(2010)، النظام العالمي في 2050 /فبراير http://carnegieendowment.org.2010
17. *Daniel, finkelstein,(2020),are we witnessing end of the American era?, https://www.thetimes.co.uk/ Wednesday April 08 2020, 12.01am BST.*
18. *Jim o'neill,Dominic Wilson(2005),Rooper Purushothaman and Anna stupnytska :how solid are the BRICS ,Goldman sachs,Global Economics paper,N° :134 ,lts .*
19. *Henry A ,Kissinger .(2010 ،10) .Power Shifts .http://dx.doi.org: http://dx.doi.org.*
20. *G. John ,Ikenberry .(2011 ،05 01) .The Future of the Liberal World Order:Internationalism After America .http://www.foreingnaffairs.com.*
21. *Lan, bremmer .(2011) .g-zero tops the list .eurasia group: http://www.eurasiagroup.net.*
22. *Peter, Martin,(2020),Kissinger Warns Biden of U.S.-China Catastrophe on Scale of WWI,*
23. *Rosato, sebastiane .(2011) .Europes Troubles: Power Politics and the State of the European Project .pp.86-45*
24. *Simon, serfaty, (2011) .Moving into a Post Western World,centre for strategic and international studies .http://www.csis.org.*
25. *Timothy ,garton ash .(2011 ،01 28) .A new world disorder .lataimes: http://www.latimes.com.*
26. *https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-11-16,16 novembre 2020, 15:38 UTC+1*